



وحدة الأمة

مجلة علمية عربية محكمة نصف سنوية

السنة الأولى، العدد الأول، ربيع الأول ١٤٣٥هـ / يناير ٢٠١٤م

في هذا العدد

« بحوث ودراسات

- « المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية
- « منهج الشيخ المفتي محمد شفيح العثماني للتعامل مع النوازل
- « البيعة في الإسلام دراسة تحليلية نقدية
- « القانون الدولي الإسلامي مفهومه وخصائصه
- « الوكالة المطلقة بين أبي حنيفة والشافعي دراسة فقهية مقلنة
- « من خلال كتابي فتح الباري وعمدة القاري

« من أرض الواقع

« نقد وآراء

يصدرها **مَجْمَعُ مَجْتَمَاعِ إِسْلَامِ**

الجامع الإسلامي من أركان العلوم وفقه كيونبند الهند



وحدة الأمة

مجلة علمية عربية محكمة نصف سنوية

السنة الأولى، العدد الأول، ربيع الأول ١٤٣٥هـ / يناير ٢٠١٤م

بصدرها

مجمع مجتهد إسلامي

الجامع الإسلامي الذي أزال العوائق ووقف في يمينه الهيئ

وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَلِجَمْعِ أُمَّةٍ جَمِيعًا

وحدة الأمة

مجلة علمية عربية محكمة نصف سنوية

السنة الأولى، العدد الأول، ربيع الأول ١٤٣٥هـ / يناير ٢٠١٤م

المشرف العام:

فضيلة الشيخ محمد سالم القاسمي
رئيس الجامعة الإسلامية/دار العلوم وقف ديوبند

مدير التحرير المسؤول	رئيس التحرير
الأستاذ محمد نوشاد النوري القاسمي	الأستاذ محمد شكيب القاسمي

مجلس الإدارة:

- ❖ الأستاذ محمد غلام نبي الكشميري
- ❖ الأستاذ محمد شمشاد القاسمي
- ❖ الأستاذ محمد حسنين أرشد القاسمي
- ❖ الأستاذ نظيف أحمد القاسمي الأزهري

يصدرها

مجمع مجتهد الإسلام

الجامعة الإسلامية دار العلوم وقف ديوبند الهندي

الهيئة الاستشارية للمجلة

- * أ. د. محمد عوامة (سوريا)
- * أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي القاسمي (ماليزيا)
- * أ. د. محي الدين محمد عوامة (سوريا)
- * أ. د. فهد بن سعد الجهني (المملكة العربية السعودية)
- * أ. د. خالد مرغوب أمين (المملكة العربية السعودية)
- * أ. د. عابد الله غازي (أمريكا)
- * أ. د. عزيز أحمد القاسمي (الهند)
- * أ. د. محمد أعظم القاسمي (الهند)
- * أ. د. أحمد معبد عبد الكريم (مصر)
- * أ. د. مسعود عالم الفلاحي (الهند)
- * أ. د. حمزة المليباري (الإمارات العربية المتحدة)
- * أ. د. أبو بكر فتيق (بنغلاديش)
- * أ. د. شرف عالم القاسمي (الهند)
- * أ. د. سعود عالم القاسمي (الهند)
- * أ. د. إسرار أحمد خان (ماليزيا)
- * أ. د. عبد المهدي (مصر)

تفاصيل المجلة

- التخصص : قسم الدراسات الإسلامية العالية
الجهة المصدرة : مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق
الجامعة : الجامعة الإسلامية / دار العلوم وقف ديوبند
المدينة : ديوبند
الدولة : الهند
العنوان البريدي : مجمع حجة الإسلام، الجامعة الإسلامية / دار العلوم وقف
ديوبند، المديرية: سهارنפור، يوفي — الهند
الرمز البريدي : ٢٤٧٥٥٤
الهاتف : +٩١-١٣٣٦-٢٢٢٣٥٢
البريد الإلكتروني : editorwahdatulummah@dud.edu.in
hujjatulislamacademy2013@gmail.com
الموقع الإلكتروني : www.dud.edu.in / www.darulloomwaqf.com

مراسلات التحرير

Mohammad Shakaib Qasmi
Editor in chief,
Hujjatul Islam Academy
Aljamia al-Islamia Darulloom Waqf Deoband
Eidgah road.
Distt: Saharanpur, U.P Deoband, P.O 247554
INDIA
Tel: +91-1336-222352
Mob:+91-9897076726/9045301086

قواعد النشر في المجلة

- بالنسبة للبحوث التي ترسل للنشر في المجلة يرجى مراعاة القواعد الآتية:
- ١- تقبل المجلة نشر البحوث باللغة العربية، إذا توافرت فيها الشروط التالية:
 - أ- أن يتسم البحث بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه.
 - ب- أن يلتزم بالمنهج والأدوات والوسائل العلمية المعتمدة في مجاله.
 - ج- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج.
 - د- أن يتسم بالسلامة اللغوية.
 - هـ- الأفضّل أن يتناول البحث موضوعاً جديداً ذا صلة بالعلوم الإسلامية من التفسير والفقّه والحديث وما إليها.
 - ٢- ألا يزيد البحث عن خمسين صفحة، والرجاء من الباحثين استخدام "Font Traditional Arabic" على حجم ١٨.
 - ٣- ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم لأي جهة أخرى من أجل النشر.
 - ٤- يرفق بالبحث ملخص له في حدود صفحتين.
 - ٥- أن يقر صاحب البحث بأن بحثه عمل أصيل له.
 - ٦- تخضع البحوث المحكمة في المجلة إلى تحكيم لجان علمية أكاديمية

متخصصة وفق المعايير المعتبرة.

- ٧- تحتفظ المجلة بحقوقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات والعبارات التي لا تتناسب مع أسلوبها في النشر.
- ٨- تعبر الآراء العلمية المنشورة عن آراء كاتبها، واجتهادهم الشخصية، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة التحرير أو المجلة.

المحتويات

٩	التحرير	* كلمة التحرير
١١	الأستاذ محمد شكيب القاسمي	* كلمة العدد
		* بحوث ودراسات
١٥	أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي القاسمي	المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية
٥٣	الأستاذ محمد شكيب القاسمي	منهج الشيخ المفتي محمد شفيح العثماني للتعامل مع النوازل
٩٥	الأستاذ محمد نوشاد النوري القاسمي	البيعة في الإسلام دراسة تحليلية نقدية
١٣٧	الأستاذ إمداد الحق بختيار القاسمي	القانون الدولي الإسلامي مفهومه وخصائصه
١٦١	الأستاذ محمد حسنين أرشد القاسمي	الوكالة المطلقة بين أبي حنيفة والشافعي دراسة فقهية مقارنة من خلال كتابي فتح الباري وعمدة القاري
		* نقد وآراء
١٩١	إدارة التحرير	مجمع حجة الإسلام كما يراه الأعلام
		* من أرض الواقع
١٩٩	إدارة التحرير	مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق إنجاز علمي كبير

نسخة منكم

المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية

إعداد

أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي القاسمي
أستاذ قسم القرآن والسنة بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

ملخص البحث

إن المشكلة الاقتصادية عبارة عن تعدد حاجات الإنسان ورغباته، ومحدودية وسائل إشباع هذه الحاجات وقتلتها. وبدأت المشكلة الاقتصادية مع بداية الإنسان على هذه الأرض بعد خروج آدم وزوجته من الجنة. وعناصر المشكلة الاقتصادية تتحدد في كثرة حاجات الإنسان، ومحدودية قدرة الإنسان وموارده، واختلاف أهمية الغايات لاختلاف غايات الإنسان وتفاوتها. وأسباب المشكلة الاقتصادية هي: أنها سنة كونية قدرية، وأن البعض مسخر للبعض، وأن انحراف المجتمعات سبباً في تحقق النقص في الإنتاج، ويجوز للدولة لمعالجة المشكلة الاقتصادية أن تتدخل في الحالات المتعددة الآتية: في حالة النقص في السلع التي يحتاج إليها الناس. وفي حالة استكشاف الموارد الطبيعية وتنميتها بالبحث والتنقيب عن خبايا الأرض وتشجيع أفراد المجتمع على البناء الرأسمالي للمجتمع. وعند التوجيه بضرورة الإبقاء على رأس المال والمحافظة عليه، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: المشكلة الاقتصادية، حل المشكلة الاقتصادية، السنة النبوية.

تهدية:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد
نبي العدل والرحمة، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من نهج نهجهم، ودعا
بدعوتهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد!

فإن المشكلة الاقتصادية لا تزال مشكلة تختلف فيها أنظار ساسة العالم
وقادة الشعوب، وهي في افتقار إلى حلٍّ سليم، يُبدد الأوهام، ويُحقق الآمال
والأحلام، ويُنصف الإنسان، ويعطي كلَّ ذي حقِّ حقه من الضعفاء والأقوياء
على حد سواء.

ولعلَّ أظهر ما يمتاز به العصر الحديث هو عناية الأمم بشؤون المال
والرزق والمعاش بما لم يسبق له نظير في عصر من العصور، وإن شعوب العالم
- كبيرها وصغيرها - ودول الأرض العظمى فما دونها تهتمُّ كلُّها بأموال
المعاش والاقتصاد أكثر مما تهتمُّ بغيرها من شؤون الحياة.

ومما لا شك فيه أن الناس - أفراداً وجماعاتٍ - ما زالوا منذ فجر
التاريخ مهتمِّين بأسباب معيشتهم ومتع حياتهم، وكسب الأموال والتوسُّع في
الممتلكات، فقد كانت مهمة الأنبياء والمرسلين، والقادة والمصلحين، في مختلف
الأعصار والأزمان هي الدعوة إلى إنصاف المعوزين والبائسين، وإنقاذ الفقراء
والمساكين، والسائلين والمحرومين؛ لكن المصلحين اليوم قد عظمت عنايتهم

بالمال وطرق تنميته واستثماره، وأساليب توزيعه، وتوسعوا في ذلك حتى أفردوا له علماً خاصاً به أسموه «علم الاقتصاد»، فأصبح الشغل الشاغل للشعوب والأمم، والهَمُّ الناصبَ لهم، فأصبحت المسائل الحيوية الأخرى في الدرجات التالية لذلك في نظرهم، لكن مسألة الاقتصاد هذه، وتحصيل الكسب المالي المناسب - مع كل ما بذل في سبيلها من المساعي الحثيثة والجهود الجبارة - لا تزال من معضلات الأمم المستعصية الحلّ، وكلما ازدادوا توعُغلاً في دراستها ومعالجتها ازدادت غموضاً عليهم حتى كأنها اللغز الذي لا يحل.

لكن مقومات السلام في هذه الحالة في يد الإسلام؛ لأنه الدين الوحيد الذي جاء بأخلد وأرقى النظم التعاونية العادلة التي تُنظّم التملك بين الناس، وتُحقّق التكافل الاجتماعي بين طوائفهم، وتسعى إلى تخليصهم من فواجع الظلم الاجتماعي والتفاوت الطبقي الذي يُزري بكرامة الإنسان، كما أنها تهدف إلى منع الفرد من استغلال رأس المال للأثرياء على حساب الفقراء وبؤسهم، كما تروم وتبغى إشراف الدولة على تصرفات الفرد الاقتصادية ومراقبتها له، حتى يتحقّق التكافل الاجتماعي بين المواطنين، ويرفرف الإصلاح المنشود، ليسود السلام في الأرض قاطبة.

وقبل أن ندخل في صميم الموضوع نود أن نذكر تعريف الاقتصاد وأهداف الاقتصاد في السنة، فنقول:

١ - معنى الاقتصاد:

قال الشيخ سميع الزين في كتابه «لمن الحكم» ما نصّه:
«كلمة الاقتصاد مشتقة من لفظ إغريقي قديم معناه (تدبير شؤون البيت) بحيث يشترك أفراد البيت القادرون في إنتاج الطيبات والقيام بالخدمات، ويشترك جميع أفرادها في التمتع بما يحوزونه. ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، فصار المقصود من الاقتصاد «هو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده، وإما بكيفية توزيعه»^(١).

وقال الأستاذ مارشال: «علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس الإنسان في عمله اليومي، وهو يبحث في ذلك الجزء من عمل الفرد أو الجماعة الذي ينصبُّ على الحصول على الحاجيات المادية وطريقة استعمالها لتوفير الرفاهة»^(٢).

٢ - أهداف الاقتصاد في السنة:

كل نظام من الأنظمة، وكل مذهب من المذاهب، له أهداف يسعى

(١) انظر: سميع عاطف الزين، لمن الحكم؟، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب ش م ل، طه، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ص ٢٢٤.

(٢) انظر: محمود أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ط١، ١٩٨٦م)، ص ٥.

إلى تحقيقها، فهدف الاقتصاد في بعض الأنظمة هو رفاهية الإنسانية، وتمتعه بأكثر ما يمكن من مُتَع الحياة فقط، وليس له غرض سواه. وهدفه عند الآخرين تقوية أمتهم، وإعلاء قوميتهم ليكون لها الغلبة على غيرها، فما هي أهدافه في نظام الإسلام؟ نستخلص من قرآنا العظيم أهم أهداف نظامه الاقتصادي:

١- رفاهية الإنسان: إن سياسة الاقتصاد في الإسلام مبنية على أساس تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للإنسان، باعتباره إنساناً يعيش في مجتمع إسلامي، فالإسلام يجعل الرفاهية والإنسان أمرين متلازمين؛ لأنه يهدف إلى الطمأنية عند الإنسان حيث إنه إنسان، لا إلى مجرد إشباع حاجته، ويجعل نيل السعادة المثل الأعلى الذي يسعى المسلم لتحقيقه من الاقتصاد. قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]. ولذلك ربط القرآن سياسة الاقتصاد بأوامر الله ونواهيه بناءً على إدراك الصلة بالله، قال الله تعالى في سياق توزيع الفيء: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فقد جعل القرآن الكريم سياسة الاقتصاد التي ترمي إلى رفاهية الإنسان مربوطةً بدافع تقوى الله والحساب يوم الآخرة. فإذا هدفه هو «رفاهية الإنسان

مع تقوى الله»، وليست رفاهيةً مطلقةً.

٢- الاكتفاء الذاتي لكل مسلم: ولتحقيق هذا الهدف قد نهى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ عن السؤال والتسؤل، ورغب في المال لإعالة الوالدين الكبارين أو الأولاد الصغار، واعتبر السعي من أجل العيال من الأعمال الصالحة التي يؤجر المرء عليها. روى أبو داود والترمذي -واللفظ له- بسند صحيح عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «إن المسألة كد يكذبها الرجل وجهه، إلا أن يسأل الرجل سلطاناً أو في أمر لا بد منه»^(٣). وجاء في حديث السائل الطويل فدل على الكسب وطريقته فعن أنس بن مالك مرفوعاً: «هَذَا [أَيِ الْكَسْبِ بِالْيَدِ] خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ وَالْمَسْأَلَةُ نُكْتَةٌ فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: لِذِي فَقْرٍ مُدْفِعٍ، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْطَعٍ، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ» رواه الإمام أبو داود والترمذي وابن ماجه - واللفظ له - وغيرهم^(٤).

٣- نفع عباد الله: وهو هدف إنساني نبيل، ويلاحظ هذا الهدف في

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، السنن، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وزميله، (محصن: دار الحديث، ط ١، ١٩٧٦م)، ج ١، ص ٥١٥، رقم ١٦٣٩؛ والترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى، السنن، تحقيق: الشيخ أحمد شاکر وآخرين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ج ٣، ص ٦٥، رقم ٦٨١.

(٤) أبو داود، السنن، ج ٢، ص ٤٠، رقم ١٦٤٣؛ والترمذي، السنن، ج ٣، ص ٤٣، رقم ٦٥٣؛ وابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٧٤٠، رقم ٢١٩٨. قلت: وهو ضعيف خفيف.

قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وقوله: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]. وكذلك يتمثل هذا الهدف في أحاديث نبوية عديدة، منها قوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(٥). وقوله: «وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمنا»^(٦).

ومنها ما روي عن أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال: «الخلق كلهم عيال الله، فأحبهم إلى الله تعالى أنفعهم لعياله»^(٧). وما روي عن عبد الله بن

(٥) أخرجه البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، في الصحيح، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير واليمامة، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج ١، ص ١٤ رقم ١٣؛ ومسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، في الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ٦٧/١ رقم ٧١.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ١٤١٠ رقم ٤٢١٧ وهو صحيح.

(٧) أخرجه ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي، - واللفظ له - في اصطناع المعروف، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ص ١٥، رقم ٧٦ وابن أبي الدنيا أيضا، في قضاء الحوائج، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن، د. ط، د. ت)، ص ٣٥، رقم ٢٤؛ والحرث في مسنده كما ذكره الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان المصري، في بغية الباحث عن زوائد مسند الحرث، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، (المدينة المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ج ٢، ص ٨٥٧، رقم ٩١١؛ والبزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، في مسنده، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (بيروت: مؤسسة علوم القرآن، والمدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩هـ)، ج ٢، ص ٣٢٤، رقم ٦٩٤٧؛ وأبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلية التميمي، في مسنده، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ج ٦، ص ٦٥، رقم ٣٣١٥، ج ٦، ص ١٠٦، رقم ٣٣٧٠، ج ٦، ص ١٩٤، رقم ٣٤٧٨؛ والطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، في مكارم الأخلاق، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية ودار صادر، د. ط، د. ت)، ص ١٠٧، رقم ٨٧، ص ٢٤٩، رقم ٢٠٩؛ وابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، في الكامل في ضعفاء الرجال،

مسعود عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الخلق كلهم عيال الله، فأحب الخلق إلى الله أنفعهم لعياله»^(٨). وما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

تحقيق: يحيى مختار غزاوي، (بيروت: دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، ج ٧، ص ١٥٣؛ وأبو طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن البغدادي، في سبعة مجالس من أماليه، تحقيق: غالب محمد الحامضي، (الرياض: دار الوطن، د. ط، د. ت)، ص ٢٨، رقم ٤٩؛ والقضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، في مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، ج ٢، ص ٢٥٥، رقم ١٣٠٦؛ والآبوسوي، أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن علي الصيرفي البغدادي، في مشيخته، تحقيق: د. خليل حسن حمادة، (الرياض: جامعة الملك سعود - كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، مركز البحوث - كلية الآداب، د. ط، د. ت)، ص ٧، رقم ٢٣ و ص ٢٧، رقم ١٠٧؛ والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، في شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسبوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ)، ج ٦، ص ٤٣، رقم ٧٤٤٥ ورقم ٧٤٤٦ ورقم ٧٤٤٧؛ وأبو الطاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني، في الطيوريات، (المكتبة الشاملة)، ج ٧، ص ١٨، رقم ٥٣٠ و ج ١١، ص ٥٣ رقم ٩٤٠؛ وابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، في تاريخ دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٩٩٥م)، ج ٣٣، ص ٢٧٧، و ج ٥١، ص ٨٤ كلهم من طريق يوسف بن عطية، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الخلق كلهم عيال الله تعالى، فأحبهم إلى الله عز وجل أنفعهم لعياله». ويوسف بن عطية متروك.

(٨) أخرجه الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، في المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط ٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م)، ج ١٠، ص ٨٦ رقم ١٠٠٣٣، وفي المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ)، ج ٥، ص ٣٥٦ رقم ٥٥٤١؛ وابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، في المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٢٣٨ رقم ٩٠٩؛ وابن عدي في الكامل، ج ٦، ص ٣٤١ رقم ١٨١٩؛ والهيثم بن كليب الشاشي أبو سعيد، في مسنده، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٠هـ)، ج ٢، ص ٤١٩؛ والبيهقي في شعب الإيمان، ج ٦، ص ٤٣، رقم ٧٤٤٨، و ٧٤٤٩؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني الصوفي، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٤، ١٤٠٥هـ)، ج ١، ص ١٠٢؛ والخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، في تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب

«الخلق كلهم عيال الله، وتحت كنفه، فأحب الخلق إلى الله من أحسن إلى عياله، وأبغض الخلق إلى الله من ضنّ على عياله»^(٩).

هذه الأحاديث الثلاثة ضعيفة جدا، ولكن ثبت الشطر الثاني من الحديث بلفظ: «خير الناس أنفعهم للناس» روي عن عدد من الصحابة: عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن يألف ويؤلف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف، وخير الناس أنفعهم للناس»^(١٠).

العلمية، د.ط، د.ت)، ج ٦، ص ٣٣٣ (ومن طريقه ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن علي بن عبد الله القرشي التميمي البكري البغدادي الحنبلي، في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ، ج ٢، ص ٥١٩)، كلهم من طريق موسى بن عمير، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، عنه به. وموسى بن عمير، وهو القرشي، وهو متروك.

(٩) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس كما ذكره السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، في الحاوي للفتاوى، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ج ١، ص ٣٤٦ من طريق أبي الهيثم السليل بن موسى بن سليل عن أبيه عن جده عن بشر بن نافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عنه. وفي إسناده بشر بن رافع، وهو ضعيف وقد تفرد به. قال ابن معين: حدث بمنكير. وقال أحمد: ضعيف. وقال البخاري: لا يتابع على حديثه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: "يروى عن يحيى بن أبي كثير أشياء موضوعة، يعرفها من لم يكن الحديث صناعته، كأن كان المتعمد لها". انظر: ابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ١٨٨.

(١٠) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٥٨، رقم ٥٧٨٧ والقضاعي في مسند الشهاب، ج ١، ص ١٠٨، رقم ١٢٩، ج ٢، ص ٢٢٣، رقم ١٢٣٤ وأبو سعيد النقاش، محمد بن علي بن عمرو الأصهباني الحنبلي، في فوائد العراقيين، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن، د.ط، د.ت)، ص ١٠٥، رقم ٩٩ كلهم من طريق علي بن يزيد بن مبرام قال: نا عبد الملك بن أبي كريمة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر. وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا عبد الملك بن أبي كريمة، تفرد به علي بن مبرام". وعلي بن يزيد بن مبرام لم أجد له ترجمة. ولكن وجدت الخطيب قال في تاريخ بغداد، ج ١،

وعن عبد الله بن عمر أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أي الناس أحب إلى الله... فقال رسول الله ﷺ: «أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس» في حديث طويل^(١).

ص ٣٥٣ رقم ٦٢٠٢: "علي بن بهرام بن يزيد أبو حجية المزني العطار، من أهل إفريقية انتقل إلى العراق فسكنه إلى حين وفاته، وحدث ببغداد عن عبد الملك بن أبي كريمة الأنصاري" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وتابعه أبو الدرداء هاشم بن محمد الأنصاري، نا عمرو بن بكر السكسكي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن ألف مألوف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف، وخير الناس أنفعهم للناس» أخرجه ابن حبان في المجروحين، ج ٢، ص ٧٨-٧٩، رقم ٦٣٠ وابن عساكر في تاريخ دمشق، ج ٨، ص ٤٠٤. وعمرو بن بكر السكسكي هنا متروك. فهذه متابعة ساقطة.

(١١) أخرجه الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، في المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م)، ج ٢، ص ١٠٦، رقم ٨٦١؛ والمعجم الكبير، ج ١٢، ص ٤٥٣، رقم ١٣٦٤٦ والمعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٣٩، رقم ٦٠٢٦؛ وأبو الشيخ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، في التوبيخ والتنبيه، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة الفرقان، د. ط، د. ت)، ص ٥١، رقم ٩٧ وابن الشجري، أبو الحسين يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الشجري الحسيني، في الأمالي الشجرية، تحقيق: محمد حسن محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ٣٩٤ كلهم من طريق أبي عمرو الكلبي سكن بن أبي سراج، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر. وسكن بن سراج أو سكن بن أبي سراج منهم. وأخرجه المعاف بن زكريا بن يحيى بن حميد النهرواني الجريري أبو الفرج، في المجلس الصالح والأنيس الناصح، (المكتبة الشاملة)، ج ١، ص ١٧٨ من طريق محمد بن عرعرة، قال: حدثنا سكن بن أبي سراج أبو عمرو الكلبي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فذكر "عبد الله بن دينار" بدلاً من "عمرو بن دينار". وقال الشيخ الألباني، محمد ناصر الدين، في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (الرياض: مكتبة المعارف، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ٧١٢: "أخرجه أبو إسحاق المزكي في الفوائد المنتخبة" (٢/١٤٧/١) عن خنيس بن بكر بن خنيس، حدثني أبي بكر بن خنيس، عن عبد الله بن دينار عنه. وخنيس بن بكر قال صالح جزرة: "ضعيف". وذكره ابن حبان في "الفتا". ثم قال الشيخ الألباني: "وقد تابعه إبراهيم بن عبد الحميد الجرشي أنبأنا بكر بن خنيس به. أخرجه ابن عساكر (١/٤٤٤/١١)، وإبراهيم بن عبد الحميد هو أبو إسحاق، قال أبو زرعة: ما به بأس". فالإسناد بهذه المتابعة حسن؛ لأن بكر بن خنيس صدوق له أغلاط كما قال الحافظ، ويشهد له حديث

وعن عبد الله بن عباس قال: «سئل رسول الله ﷺ: من خير الناس؟ قال: «أنفعهم للناس»^(١٢).

وهناك أحاديث نبوية كثيرة ترغّب في فعل الخير وعمل المعروف وبذل المال، ومساعدة المحتاج، وتقديم القربات، مثل قوله ﷺ: «من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له»^(١٣). وقوله ﷺ: «يا ابن آدم! إنك أن تبذل الفضل خير لك، وأن تمسكه شر لك، ولا تلام على كفاف، وابدأ بمن تعول، واليد العليا خير من اليد السفلى»^(١٤).

وقوله ﷺ حاضاً على الزراعة: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع

جابر. قلت: وأخرجه ابن أبي الدنيا في اصطناع المعروف، ص ١٨، رقم ٩٢ وقضاء الخوائج، ص ٤٧، رقم ٣٦ بإمام الصحابي فقال حدثنا علي بن الجعد قال: حدثنا محمد بن يزيد، عن بكر بن خنيس، عن عبد الله بن دينار، عن بعض أصحاب النبي ﷺ مثله.

(١٢) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده كما ذكر البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكتاني، في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: أستاذي سعدي الهاشمي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، د.ط، د.ت)، ج ٥، ص ١٩١، رقم ٥١٧٦؛ والمعاني بن زكريا في المجلس الصالح والأنيس الناصح، ص ١١٤؛ وأبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون بن محمد الكوفي، في ثواب قضاء حوائج الإخوان، (تحقيق د. عامر حسن صبري، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٤هـ)، ص ٥٦ كلهم من طريق عبد الصمد بن سليمان الأزرق، أخبرني سكين بن أبي سراج، عن عبد الله بن دينار، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس. هذا إسناد ضعيف، سكين بن أبي سراج قال ابن حبان: يضع الحديث يروي الموضوعات. وقال البخاري والأزدي: منكر الحديث.

(١٣) أخرجه مسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١٣٥٤، رقم ١٧٢٨.

(١٤) أخرجه مسلم في صحيحه، ج ٢، ص ٧١٨، رقم ١٠٣٦.

زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة»^(١٥).
فالتاجر إذا قصد بتجارته نفعَ الناسِ وسدَّ حاجتهم يقوم بعملٍ صالحٍ
يؤجر عليه، وكذلك الزارع في زراعته، والصانع في صناعته، وكل ذي مهنة
تنفع الناس، إذا كان يقصد بعمله نفع الناس فهو مع كسبه المال الحلال يقوم
بعمل إسلامي أخلاقي تعاوني هو من أعمال البر والتقوى على أن يكون
مسلكه في عمله منسجماً مع هذا الهدف القرآني الرباني.

٣- مفهوم المشكلة الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية عبارة عن تعدد حاجات الإنسان ورغباته
ومحدودية وقلة وسائل إشباع هذه الحاجات.

٤- بداية المشكلة الاقتصادية:

وبدأت المشكلة الاقتصادية مع بداية الإنسان على هذه الأرض حينما
خلق الله سبحانه وتعالى آدم، وأسكنه وزوجته في الجنة، حيث الحاجات فيها
متوفرة، فلا ضرورة لكد أو سعي للحصول عليها: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ

(١٥) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٨١٧، رقم ٢١٩٥؛ ومسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٨٩،
رقم ١٥٥٣؛ وأحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (مصر: مؤسسة قرطبة، د. ط، د. ت)،
في مسنده، ج ٣، ص ١٤٧، رقم ١٢٥١٧.

وَرَزَوْنَاكَ الْجَنَّةَ وَكُلًّا مِمَّنْهَا رَعَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴿البقرة: ٣٥﴾. وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلًا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿٨﴾ وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿١٠﴾﴾ [طه: ١١٨-١١٩].
ولكن لما أزلهما الشيطان وخالفا أمر ربهما أخرجهما من الجنة: ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ [البقرة: ٣٦].

فلم يفيض الله أنعمه على الأرض كما أفاضها في الجنة، بل جعل متاعها قليلاً، وجعل مواردها محدودة لحكمة يعلمها، وقد أشار القرآن إلى بعض منها في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٢٧].

٥- عناصر المشكلة الاقتصادية:

وعناصر المشكلة الاقتصادية تتحدد في الأمور التالية:

- ١- كثرة حاجات الإنسان، فتنشأ مشكلة السلع التي ينبغي إنتاجها وكمياتها والسلع البديلة وأولويات الإنتاج - الطعام واللباس - والبدايل بينها.
- ٢- محدودية قدرة الإنسان وموارده، فمن سوف يقوم بالإنتاج؟ وما هي الموارد التي يمكن استخدامها؟ وما هو أسلوب الإنتاج؟
- ٣- اختلاف أهمية الغايات لاختلاف غايات الإنسان وتفاوتها، فتقوم مشكلة الاختيار بين مختلف الغايات.

هذه هي العناصر المحددة للمشكلة الاقتصادية، والتي تواجه كل نظام اقتصادي، ولكن تختلف الأنظمة الاقتصادية في معالجتها وفقاً للفلسفة والفكر الاقتصادي الذي تلتزم به. والإسلام كنظام إلهي عاجلها بنظرته إلى الدنيا والآخرة. ولكن قبل أن نتحدث عن هذا العلاج، نود أن نأتي إلى مفاهيم اقتصادية إسلامية كتمهيد للعلاج.

٦ - مفاهيم اقتصادية إسلامية:

يعطي الإسلام تصوراً واضحاً لأسباب وجود المشكلة الاقتصادية باعتبار أنها حقيقة من الحقائق الثابتة وفقاً لما يلي:

١ - المشكلة الاقتصادية سنة من سنن الله الكونية القدرية: يقوم التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية على أنها سنة من سنن الله الكونية القدرية والتي صاحبت خلق الأرض وهبوط آدم عليه السلام إليها، قال تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴿١١٩﴾ [طه: ١١٩]. فتشقى أي فتتعب في طلب المعيشة بالكد والاكْتِسَاب؛ لأنه لا يحصل لقمة العيش في الدنيا بعد الخروج من الجنة حتى يحث الأرض، ثم يزرعها، ثم يقوم على الزرع حتى يدرك، ثم يدرسه، ثم ينقيه، ثم يطحنه، ثم يعجنه، ثم يخبزه.

والحكمة التي حددها القرآن هي أن توفر الحاجات لجميع الناس سوف

يؤدِّي إلى طغيان الإنسان وكفره وإفساده، وقد أشار القرآن إلى هذه الحقيقة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدْرِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٢٧].

٢- تسخير البعض للبعض: إن النقص في الموارد المتاحة يوجد الحافز إلى عمران الأرض واستمرارية البشر عليها بالعمل حسب الطاقات والإمكانات العضلية والعقلية الموزعة بين البشر مما يؤدي إلى قيام عنصر العمل بدوره في الاستفادة من الموارد الطبيعية؛ إذ لا شك أن البشر متفاوتون في أصل فطرتهم تفاوتاً كبيراً من حيث قدرتهم الجسمية والعقلية، فمنهم الضعيف في قوته، ومنهم القوي، ومنهم الذكي والنابع والعقري، ومنهم المتوسط والبليد والغبي، ومنهم القادر على توجيه غيره، وعلى إدارة مجموعة من الناس في مصنع، أو على إدارة مدينة، أو منطقة، أو سياسة دولة، ومنهم من يعجز عن تولية إدارة اثنين أو ثلاثة، إلى غير ذلك من صنوف الأعمال وأنواع النشاط مما يحتاج إليه المجتمع البشري. فكل فرد يقدم من العمل والإنتاج ما يقدر عليه بحسب ما أوتي من قدرة ومواهب، ويحاسب على هذا الأساس. قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥]. وقال: ﴿لَنَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢].

٣- كفاية الموارد لاحتياجات الناس وعدمها ترتبط بمدى التزامهم بالإيمان بالله وعدمه: من سنن الله القدريّة أن قدرة الموارد في كفاية الاحتياجات للناس ترتبط بمدى التزامهم بالإيمان بالله قولاً وعملاً وسلوكاً وتشريعاً، وأن انحراف المجتمعات سبباً في تحقق النقص في الإنتاج، سواء بسبب تسليط الله لبعض مخلوقاته بإفساد وتحطيم الإنتاج، أو بنزع بركة الخير والرزق الذي يبسطه الله لعباده، ويشير القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النحل: ١١٢]. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأعراف: ٩٦].

٤- المال قوام الحياة: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥]. نظرة عميقة حكيمة في تقدير المال حيث جعله الله قياماً، أي أن الأموال جعلها الله لتقوم بها معاشكم، وتبني عليها مصالحكم، فهي قوام الحياة الاقتصادية وعمادها، ففي تضييع السفيه لها تضييع لهذا العماد الذي هو قوام الحياة، فما الحياة بغير المال، إنه موجودات الحياة التي

يعيش عليها الناس، فإذا ضاعت أو ضُيِّعت فعلى أي شيء يعيشون، وفيهم يعملون ويتنافسون؟!.

٥- المال مال الله: قد أضافه إلى ذاته الكريمة، ولا شرف بعد هذا الشرف، ولا فضل بعد هذا الفضل، قال الله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

٦- المال فضل الله ورزقه: يقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]. ويقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]. ففي هاتين الآيتين الكريمتين لفتة رائعة إلى أن المال من فضل الله تعالى على عباده، ومن رزقه الذي أخرجهم لهم، فالناس مأمورون بالسعي لكسب هذا المال، كما أنهم مأمورون بأن يبحثوا عن رزقهم تحت خفايا الأرض وطياتها من المعادن والكنوز، وفوقها من التجارة والصناعة والزراعة والثروات الحيوانية وغيرها؛ لأنه من فضل الله ورزقه.

٧- تدخل الدولة لمعالجة المشكلة الاقتصادية:

إن منهج الإسلام في معالجة المشكلة الاقتصادية يركز على معالجة المسببات للمشكلة، وتقوم الدولة بالتدخل في حالة وقوع المشاكل وفق استراتيجية أرشدت إليها الأحاديث الآتية وفقاً للتصورات التالية:

١ - في حالة النقص في السلع التي يحتاج إليها الناس خلال فترة النقص

تقوم الدولة بالتدخل بالمعالجة الوقائية وفق التوجيه النبوي القائم على مواجهة الظروف، فمثلاً عندما واجهت المدينة نوعاً من الجاعة وأدى ذلك إلى وفود أعداد من الأعراب إلى المدينة في زمن الضحايا، نهى الرسول ﷺ عن الاحتفاظ بلحوم الضحايا لأكثر من ثلاثة أيام، وعند ما انتهت الأزمة سمح بالادخار. فعن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن فقالت: صدق، سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تقول: دف أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى زمن رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «ادخروا ثلاثاً ثم تصدقوا بما بقي». فلما كان بعد ذلك قالوا: يا رسول الله! إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم، ويحملون منها الودك، فقال رسول الله ﷺ: «وما ذاك؟». قالوا: نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. فقال: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت عليكم، فكلوا وادخروا وتصدقوا»^(١٦).

(١٦) أخرجه مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، في الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٤٨٤، رقم ١٠٣٠ ومسلم في صحيحه، ج ٦، ص ٨٠، رقم ٥٢١٥؛ والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، في السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د. ط، ١٩٩٤م)، ج ٩، ص ٢٩٣، رقم ١٩٦٩٥.

وعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ لِجَهْدِ النَّاسِ ثُمَّ رَخَّصَ فِيهَا^(١٧). ورواه البيهقي بزيادة: «مَا نَهَى عَنْهُ إِلَّا مَرَّةً فِي عَامِ جَاعِ النَّاسِ مِنْهُ، فَأَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ الْعَنِيَّ الْفَقِيرَ، وَقَدَّ كُنَّا نُخْرِجُ الْكُرَاعَ بَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَنَأْكُلُهُ. فَقُلْتُ: وَلِمَ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَضَحِكْتُ وَقَالَتْ: «مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْزِ بُرٍّ مَأْدُومٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(١٨).

اتضح في هذه الرويات للحديث علة النهي، وإنها كانت لعلاج ظروف طارئة، فلما زالت العلة زال الحكم، وإذا عادت العلة عاد الحكم، قال القرطبي وهو يردّ على من قال بالنسخ فيه: «بل هو حكم ارتفع لارتفاع علته، لا لأنه منسوخ»، ثم قال: «فلو قدم على أهل بلدة ناس محتاجون في زمان الأضحى، ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا لتعين عليهم ألا يدّخروا فوق ثلاثة كما فعل النبي ﷺ»^(١٩).

وقد فعل ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وقت كان بالناس حاجة، وبهذا جزم ابن حزم الظاهري كما في فتح الباري، وقال الحافظ ابن حجر:

(١٧) أخرجه ابن ماجه في السنن، ج ٢، ص ١٠٥٥، رقم ٣١٥٩.

(١٨) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٩، ص ٢٩٣، رقم ١٩٦٩٧.

(١٩) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، التفسير، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني،

(القاهرة: دار الشعب، ط ٢، ١٩٥٢م)، ج ١٢، ص ٤٧-٤٨.

«والتقييد بالثلاث واقعة حال، وإلا فلو لم تستدّ الخلة إلا بتفرقة الجميع لزم - على هذا التقدير - عدم الإمساك ولو ليلة واحدة»^(٢٠).

وهذا التوجيه النبوي يمكن انتهاجه واعتباره استراتيجيةً لمواجهة الأزمات التموينية، فعند نقص السلع يمكن تقنين كمية الاستهلاك الفردي ومنع الادخار.

وهذا المفهوم يعضده الحديث الذي رواه البخاري عن أبي موسى قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْعَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنْاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ»^(٢١). حيث حذر رسول الله ﷺ من هجمهم في الحالتين: عند فناء الزاد في الغزو، وقلة الطعام في المدينة. والتوجيه النبوي تعليم للأمة، وإرشاداً للمنهج الذي ينبغي اتباعه في حالة نقص المواد السلعية الاستهلاكية، سواء لنقص في الإنتاج، أو لتأخير في الحصول عليها من خلال الجلب، فيمكن تحديد كمية الاستهلاك من هذه السلع الناقصة، بحيث لا يزيد الادخار عن حاجة ثلاثة أيام، وللجهاز الحكومي استخدام الأساليب اللازمة

(٢٠) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج ١٠، ص ٢٨.

(٢١) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٦، ص ٣١٠، رقم ٢٤٨٦؛ ومسلم في صحيحه، ج ٤، ص ١٩٤٤، رقم ٢٥٠٠.

لتنفيذ ذلك كما أن حديث الأشعرين أوضح أن هذا الإجراء مرتبط بحالة الأزمات، ولكن ليس كقاعدة عامة ثابتة، فقد أشار الحديث إلى اتباع سياسة التوزيع التموييني عند نقص السلع، ولكن ليس كأسلوب دائم، وإنما فقط يتبع حيث الأزمة، وعند انفراجها فإن القاعدة العامة: ترك الناس يتصرفون وفق رغباتهم وقدراتهم.

٢- يقوم حلُّ المشكلة الاقتصادية على اتباع استراتيجية تنمية ما يعرف

في الاقتصاد بالبنية الأساسية، والمتمثلة في استغلال واستكشاف الموارد الطبيعية وتنميتها بالبحث والتنقيب عن خبايا الأرض وتشجيع أفراد المجتمع على البناء الرأسمالي للمجتمع باستغلال الموارد التي تتيحها الأرض، والعمل على المحافظة على الثروة القومية، فلا يجوز لصاحب ماء أن يمنع من يرعى الكلاً من الشرب من مائه، كما أنه يمكن أن يتعدى الأمر إلى القياس على استخدام الماء الزائد بالاستفادة منه في استغلال الأرض المجاورة العاطلة في حالة عدم وجود مياه فيها أو لانقطاعها لفترة مؤقتة. فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِمَنْعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلِّ»^(٢٢). وفي رواية: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ

(٢٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ج٦، ص٨٥، رقم ٢٣٥٤؛ ومسلم في صحيحه، ج٣، ص١١٩٨، رقم ١٥٦٦.

فَضْلُ مَاءٍ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ^(٢٣). وفي رواية أخرى: «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِبَيْعِ بِهِ الْكَلَاءُ»^(٢٤).

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ، وَلَا يُمْنَعُ نَقْعُ الْبَيْرِ»^(٢٥).

وَعَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ نَقْعُ بَيْرٍ»^(٢٦).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعَرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»^(٢٧).

فوفقاً لما أرشدت إليه هذه الأحاديث يجب اتباع استراتيجية تنمية البنية الأساسية، فيكتشف عن الموارد الطبيعية في خبايا الأرض، ويشجع أفراد المجتمع عليه.

(٢٣) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٣، ص ٢٩٤، رقم ٣٤٧٥؛ والترمذي في سننه، ج ٣، ص ٥٧٢، رقم ١٢٧٢؛ وابن ماجه في سننه واللفظ له -، ج ٢، ص ٨٢٨، رقم ٢٤٧٨. وقال الترمذي: "حسن صحيح".

(٢٤) أخرجه مسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٩٨، رقم ١٥٦٦؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٥، رقم ١١٣٨٥.

(٢٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٢٨، رقم ٢٤٧٩. صححه الشيخ الألباني.

(٢٦) أخرجه مالك في الموطأ، ج ٢، ص ٧٤٥، رقم ١٤٢٨؛ والحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١/١٩٩٠م)، ج ٢، ص ٧٠، رقم ٢٣٦١. وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي.

(٢٧) أخرجه مالك في الموطأ، ج ٢، ص ٧٤٣، رقم ١٤٢٤؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ٩٩، رقم ١١٨٧١.

٣- التوجيه بضرورة الإبقاء على رأس المال والمحافظة عليه، وعدم

توجيه قيمته إلى الإنفاق الاستهلاكي، وذلك بالحث على عدم بيع الأصول

الرأسمالية من غير مبرر، والحث في حالة البيع إلى استبدالها بأصل آخر:

فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَتْ لِرَجَالٍ مِّنَّا فَضُولٌ أَرْضِينَ يُؤَاجِرُونَهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضُولٌ أَرْضِينَ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ» (٢٨).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لَا يُبَارَكَ فِيهِ» (٢٩). وفي رواية أخرى عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُبَارَكُ فِي ثَمَنِ أَرْضٍ وَلَا دَارٍ وَلَا يُجْعَلُ فِي أَرْضٍ وَلَا دَارٍ» (٣٠). وَعَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهَا» (٣١).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ،

(٢٨) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٩٢٧، رقم ٢٤٨٩؛ وابن ماجه في سننه - واللفظ له -، ج ٢، ص ٨١٩، رقم ٢٤٥١.

(٢٩) أخرجه أحمد في مسنده، ج ٣، ص ٤٦٧، رقم ١٥٨٨٠؛ وابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٣٢، رقم ٢٤٩٠.

(٣٠) أخرجه أحمد في مسنده، ج ١، ص ١٩٠، رقم ١٦٥٠.

(٣١) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٣٢، رقم ٢٤٩١.

وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» (٣٢).

وَعَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ» (٣٣).

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَقَالَ: «إِنَّمَا يَزْرَعُ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ فَهُوَ يَزْرَعُهَا، وَرَجُلٌ مُنِحَ أَرْضًا فَهُوَ يَزْرَعُ مَا مُنِحَ، وَرَجُلٌ اسْتَكْرَى أَرْضًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ» (٣٤).

وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ؟ قَالَ: كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَكَ مَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلِي مَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ، فَنَهَيْنَا أَنْ نُكْرِيهَا بِمَا أَخْرَجَتْ، وَلَمْ نُنَّهْ أَنْ نُكْرِي الْأَرْضَ بِالْوَرِقِ» (٣٥).

وفي رواية البيهقي عن حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرَبَّمَا

(٣٢) أخرجه مالك في الموطأ، ج ٢، ص ٧٤٣، رقم ١٤٢٤؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ٩٩، رقم ١١٨٧١.

(٣٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٨٢٣، رقم ٢٢١٠.

(٣٤) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٢، ص ٢٨١، رقم ٣٤٠٠؛ والنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، في السنن المجتبى، ترقيم: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط ٢، ١٩٨٦م)، ج ٧، ص ٤٠، رقم ٣٨٩٠؛ وابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨١٩، رقم ٢٤٤٩؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٣٢، رقم ١٢٠٦٠.

(٣٥) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٩٧٠، رقم ٢٥٧٣؛ ومسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٨١، رقم ١٥٤٧؛ وابن ماجه في سننه - واللفظ له -، ج ٢، ص ٨٢١، رقم ٢٤٥٨.

أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَنَا^(٣٦).
 وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: يُغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعِ بْنِ
 خَدِيجٍ، أَنَا وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ، إِنَّمَا أَنَاهُ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ اقْتَتَلَا،
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنَكُمْ فَلَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ»، فَسَمِعَ رَافِعُ
 بْنُ خَدِيجٍ قَوْلَهُ: «لَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ»^(٣٧).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى
 خَيْبَرَ الْيَهُودَ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَهَلْهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا»^(٣٨). وَفِي
 رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا
 مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا»^(٣٩). وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرَعٍ»^(٤٠).

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا

(٣٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٣٢، رقم ١٢٠٥٧.

(٣٧) أخرجه أحمد في مسنده، ج ٥، ص ١٨٢، رقم ٢١٦٢٨؛ وأبو داود في سننه - واللفظ له -، ج ٢، ص ٢٧٨، رقم ٣٣٩٠؛ والنسائي في سننه المجتبى، ج ٧، ص ٥٠، رقم ٣٩٢٧؛ وابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٢٢، رقم ٢٤٦١؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٣٤، رقم ١٢٠٧٦.

(٣٨) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٨٢١، رقم ٢٢٠٦؛ والنسائي في سننه المجتبى، ج ٧، ص ٥٣، رقم ٣٩٢٩؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١١٥، رقم ١١٩٦٤.

(٣٩) أخرجه النسائي في سننه المجتبى، ج ٧، ص ٥٣، رقم ٣٩٢٩.

(٤٠) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٣، ص ٢٧٣، رقم ٣٤١٠؛ والترمذي في سننه - واللفظ له -، ج ٣، ص ٦٦٦، رقم ١٣٨٣؛ وابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٢٤، رقم ٢٤٦٧.

كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَرْزُؤُهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ» (٤١).

وعن أنس بن مالك قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ» (٤٢).

وفي الإبقاء على رأس المال والمحافظة عليه، وعدم إنفاقه استهلاكياً، مساهمة في تكوين وتنمية الثروة القومية، سواء بالحث على غرس الأشجار المثمرة أو الاستفادة من البقايا أو المخلفات غير المتعلقة بعلة التحريم، أي أنه يمكن الاستفادة من مخلفات الميتة في غير الأمور التي تتصل بالتغذية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٤- دراسة الظروف البيئية لمعرفة مدى الاستفادة من المعطيات المتاحة من الموارد الطبيعية، بغرض توفير الاحتياجات، وضرورة تدخل الدولة بالتوجيه بهدف توفير السلع من أجل حلّ النقص في الاحتياجات، والعمل على المحافظة على الموارد الطبيعية التي تساهم في توفير البيئة الملائمة للتنمية مثل المحافظة على الغطاء النباتي وعدم قطع أو إزالة الغطاء الشجري إلا في حالة الاستفادة بشكل أفضل كما في حالة الحث على منع قطع السدر إلا في حالة

(٤١) أخرجه مسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٨٨، رقم ١٥٥٢.

(٤٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٨١٧، رقم ٢١٩٥؛ ومسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٨٩،

رقم ١٥٥٣.

توسيع الرقعة الزراعية. فعن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ»^(٤٣). وفي رواية عبد الله بن حبشي قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ»^(٤٤). وفي رواية أخرى عن عمرو بن أوس قال: أدركت شيخاً من ثقيف قد أفسد السدر زرعاً، فقلت: ألا تقطعه فإن رسول الله ﷺ قال: «إِلَّا مِنْ زَرْعٍ؟» فقال: أنا سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ قَطَعَ السِّدْرَ إِلَّا مِنْ زَرْعٍ صَبَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ صَبًّا»، فأنا أكره أن أقطعه من الزرع ومن غيره^(٤٥).

٥- ضرورة تدخل الدولة في حالة تعطيل وعدم استغلال الموارد الطبيعية التي سبق للدولة أن منحها مثل ما جاء في إقطاع رسول الله ﷺ لبلال بن الحارث، وتدخل عمر رضي الله عنه باستعادة ما عجز عن عمارته، عن عبد الله بن أبي بكر قال: جاء بلال بن الحارث المزني إلى رسول الله ﷺ، فاستقطعه أرضاً، فقطعتها له طويلاً عريضةً، فلما ولي عمر قال له: يا بلال! إنك استقطعت رسول الله ﷺ أرضاً عريضةً طويلاً قطعتها لك، وإن رسول الله ﷺ لم يكن يمنع شيئاً يسأله، وإنك لا تطيق ما في يدك. فقال: أجل. قال: فانظر ما قويت عليه منها فأمسكها، وما لم تطق فادفعه إلينا نقسمه بين

(٤٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج٦، ص١٣٩، رقم ١٢١٠١.

(٤٤) أخرجه أبو داود في سننه، ج٢، ص٧٨٢، رقم ٥٢٣٩.

(٤٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج٦، ص١١١، رقم ١٢١٠٦.

المُسْلِمِينَ. فَقَالَ: لَا أَفْعَلُ وَاللَّهِ، شَيْءٌ أَقْطَعِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ، فَأَخَذَ مِنْهُ مَا عَجَزَ عَنْ عِمَارَتِهِ، فَقَسَمَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ^(٤٦).

كما أن للدولة - وفقاً للتوجيه النبوي - التدخل في حالة العجز عن استغلال أحد عوامل الإنتاج، فقد أشار الحديث المتعلق بحق تملك الدابة التي عجز مالكوها عن إعلافها بأن من قام بذلك فهو أحق بها. فعن أبان عن عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الجُمَيْرِيِّ أَنَّ عَامِرًا الشَّعْبِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ دَابَّةً قَدْ عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا أَنْ يَعْلُفُوهَا فَسَيَّوْهَا فَأَخَذَهَا فَأَحْيَاهَا فَهِيَ لَهُ»^(٤٧). وفي رواية خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الشَّعْبِيِّ يُرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ دَابَّةً بِمُهْلِكٍ فَأَحْيَاهَا رَجُلٌ فَهِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا»^(٤٨). ويمكن أن يقاس على ذلك حق تدخل الدولة في حالة عجز المالكين عن استغلال عنصر من عناصر الإنتاج، وذلك باستغلاله وفقاً للقاعدة الشرعية «لا ضرر ولا ضرار»، وهذا الحديث يمكن الاسترشاد به في تدخل الدولة في حالة توقف المصانع أو المزارع الكبيرة عن الإنتاج لعجز المالكين عن استغلالها مراعاةً لمصلحة الاقتصاد القومي، مع مراعاة حقوق المالكين بشرط

(٤٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٤٩، رقم ١٢١٧٠.

(٤٧) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٢، ص ٣١٠، رقم ٣٥٢٤؛ والدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، في سننه، تحقيق: السيد عبد الله هاشم البماني، (باكستان: حديث إكادمي، د. ط، د. ت)، ج ٣، ص ٦٨، رقم ٢٥٩؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٩٨، رقم ١٢٤٧٢.

(٤٨) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٢، ص ٣١٠، رقم ٣٥٢٥.

عدم إهدارها وتعطلها عن المساهمة في زيادة الناتج القومي.

٦- الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية والزراعية بالتوجيه وفقاً للظروف الخاصة بالبيئة، كما في حديث الحث على اتخاذ الغنم ومنع ذبح المنتج منها، ومراعاة الظروف المناخية بالتوجيه بالتكيف وفقاً لها كما في حديث الحث على الحرث بدلاً من اتخاذ الماشية للمهاجرين. فعن أم هانئ أن النبي ﷺ قال لها: «اتَّخِذِي غَنَمًا فَإِنَّ فِيهَا بَرَكََةً»^(٤٩).

٧- رعاية أصحاب الثروات القليلة وحمائتهم، والحيلولة دون وصولهم إلى الالتجاء إلى الدولة لإعالتهم بتوفير الظروف والتشريعات التنظيمية التي تساعدهم على استغنائهم عن الدولة كما أرشد إليه قول عمر لخادمه هني. عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب ﷺ استعمل مولى له يدعى هنيًا على الحمى، فقال: يا هني! اضمم جناحك عن الناس، وأتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة، وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة، وإيأي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان؛ فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعا إلى المدينة، إلى زرع ونخل، وإن رب الصريمة أو رب الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتي بنيه فيقول: يا أمير المؤمنين! يا أمير المؤمنين! أفتاركهم أنا لا أبا لك، فالماء والكلأ أيسر علي من الذهب والورق، وإيم الله إنهم ليرون أنني

(٤٩) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٧٧٣، رقم ٢٣٠٤. وهو صحيح.

قَدْ ظَلَمْتُهُمْ، إِنَّهَا لِبِلَادِهِمْ وَمِيَاهُهُمْ، قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شِبْرًا^(٥٠).

٨- التوجيه بالتنمية الحضرية والاستقرار من خلال تشجيع الاستيطان بمنح الأرض للبناء، وتوجيه الناس إلى استغلال الأرض من خلال تملكها لمن يرغب، والحث على استغلالها بغرسها واستثمارها وإضفاء الحرمة لمن استثمرها كما أشار إلى ذلك حديث «من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق».

هذا قلُّ من كُثِرَ من التوجيهات النبوية في المشكلة الاقتصادية وحلها. أرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا لفهم المشكلة الاقتصادية والبحث عن حلها في الحديث النبوي الغني بالتوجيهات الربانية.

(٥٠) أخرجه مالك في الموطأ، ج ٢، ص ١٠٠٣، رقم ١٨٢٢ والخاري في صحيحه، ج ٨، ص ٣٨، رقم ٣٠٥٩.

المصادر والمراجع

الأنبوسي، أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن علي الصيرفي
البغدادي، مشيخته، تحقيق: د. خليل حسن حمادة، (الرياض: جامعة الملك
سعود - كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، مركز البحوث - كلية
الآدب، د.ط، د.ت).

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس
القرشي، اصطناع المعروف، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، (بيروت: دار
ابن حزم، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس
القرشي، قضاء الحوائج، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن،
د.ط، د.ت).

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن علي بن عبد الله
البغدادي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، (بيروت:
دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ).

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، المجروحين، تحقيق: محمود
إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، د.ط، د.ت).

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، فتح الباري

شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت).

ابن الشجري، أبو الحسين يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الشجري الحسني، الأمالي الشجرية، تحقيق: محمد حسن محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي، تاريخ دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٩٩٥م).

ابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، (بيروت: دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).

ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت).

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، السنن، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وزميله، (حمص: دار الحديث، ط ١، ١٩٧٦م).

أبو سعيد النقاش، محمد بن علي بن عمرو الأصهباني الحنبلي، فوائد العراقيين، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن، د.ط، د.ت).

أبو الشيخ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني،
التوبيخ والتنبيه، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة الفرقان، د.ط،
د.ت).

أبو الطاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني، الطيوريات،
(المكتبة الشاملة).

أبو طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن
البغدادي، في سبعة مجالس من أماليه، تحقيق: غالب محمد الحامضي، (الرياض:
دار الوطن، د.ط، د.ت).

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني الصوفي،
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٤، ١٤٠٥هـ).
أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون بن محمد الكوفي، في ثواب قضاء
حوائج الإخوان، (تحقيق د. عامر حسن صبري، بيروت: دار البشائر
الإسلامية، ط ١، ١٤١٤هـ).

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثني الموصلي التميمي، المسند، تحقيق:
حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المسند، (مصر:
مؤسسة قرطبة، د.ط، د.ت).

الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (الرياض:

مكتبة المعارف، د.ط، د.ت).

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، الصحيح، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير واليمامة، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

البنار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، المسند، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (بيروت: مؤسسة علوم القرآن، والمدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩هـ).

البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: أستاذي سعدي الهاشمي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، د.ط، د.ت).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د.ط، ١٩٩٤م).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ).

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، السنن، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر وآخريين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية،

ط ١، ١٤١١/١٩٩٠م).

الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تاريخ بغداد،
(بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود،
السنن، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، (باكستان: حديث إكادمي،
د.ط، د.ت).

سميح عاطف الزين، لمن الحكم؟، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب ش
م ل، ط ٥، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوى،
تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١،
١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الأوسط،
تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني،
(القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ).

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الصغير،
تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط ١،
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق:

حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط ٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م).

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، مكارم الأخلاق، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية ودار صادر، د.ط، د.ت).

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، التفسير، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، (القاهرة: دار الشعب، ط ٢، ١٩٥٢م).

القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).

مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

محمود أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ط ١، ١٩٨٦م).

مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، في الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد النهرواني الجريري أبو الفرج، في المجلس الصالح والأنيس الناصح، (المكتبة الشاملة).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، في السنن المجتبى، ترقيم: الشيخ



WAHDAT-UL UMMAH

A Refereed Arabic Bi-Annual /1st year,
Jan 2014/ Rabi ul Awwal 1435, Issue No:1

Published by

Hujjat al-Islām Academy

Al-jamia al-Islamia Darululoom waqf, Deoband, India
www.dud.edu.in, www.darululoomwaqf.com